

البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة

أ.بن ابراهيم الغالي

جامعة قلمة

د/ موسى رحمانى

جامعة بسكرة

الملخص :

ان الأزمة المالية العالمية التي بدأت آثارها تظهر فعليا في منتصف عام 2007 حتى سنة 2008، بسببها انهارت الأسواق المالية في العالم وأفلست مؤسسات مالية كبيرة، أوتم شراؤها، واضطرت الحكومات والدول الأكثر ثراء المضي في تطبيق خطط الإنقاذ لانتشال أنظمتها المالية من الانهيار.

في حين أبدت البنوك الإسلامية ردود أفعال اقتصادية ايجابية جعلتها متميزة وكان تأثير الأزمة تأثيرا طفيفا أو ثانويا، بل أن الكثير من غير المسلمين حولوا تعاملاتهم المالية صوب البنوك الإسلامية، نظرا للاضطرابات التي مست النظام المصرفي الغربي وشعورهم بأن البنوك الإسلامية هي الملاذ الأخير من هذه الأزمة لكونها تتمتع بمناعة وقائية ضد الأزمات واعتمادها الضوابط الشرعية والأخلاق في الأعمال المصرفية الإسلامية.

Abstract :

because The global financial crisis,have really started to show its effects in the middle of 2007 and into 2008. Around the world stock markets have fallen, large financial institutions have collapsed or been bought out, and governments in even the wealthiest nations have had to come up with rescue packages to bail out their financial systems.

and Islamic banks are unaffected by the sub prime mortgage crisis; rather many non-Muslims are turning to Islamic banking as customers spooked by turmoil in the Western banking system feeling Islamic banks as a safe haven because these are immune against such crisis due to inherent business ethics within Islamic banking.

مقدمة :

لقد أثبتت غالبية الدراسات التي تناولت أسباب الأزمات الاقتصادية، أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وتعتبر المخاطر الناتجة عن الائتمان إضافة إلى سوء الإدارة، من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر البنوك، وحدثت الأزمات خاصة ما حدث في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة في سنة 2008، و التي أصبحت تعصف بالأسواق العالمية، و في ظل هذه الانهيارات التي تشهدها المصارف العالمية، أضحت هناك غموض في مستقبل الاقتصاد العالمي، ولاح في الأفق الحديث عن أثر هذه الأزمة في الدول الأخرى التي لا تعتبر طرفا فيها، ونخص بالذكر الدول الراحية لتجربة البنوك الإسلامية، ونموذج هذه الأخيرة في حد ذاتها كبديل لنموذج المصرفية التقليدية التي ثبتت القصور في منظومتها.

لقد تمكنت البنوك الإسلامية من إثبات جداتها في أوج الأزمة المالية الحديثة والصمود، في وقت تهاوت فيه أعرق وأكبر المصارف الرأسمالية في ظرف وجيز، على غرار بنك ليمان برانرز وهو رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا راجع للجوانب الإيجابية التي تتمتع بها البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية و التي تجعل تأثير الأزمة المالية الراهنة عليها محدودا.

في خضم الأزمة المالية العالمية، تعيش البنوك الإسلامية اليوم أفضل حالاتها في ظل نمو الطلب على الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، على الرغم من حدوثها، فعلى ضوء التجربة المتواضعة للبنوك الإسلامية:

ما مدى إمكانية البنوك الإسلامية في التقليل من مخاطر التعرض للأزمات المالية الحديثة ؟ وهل تمتلك منظومة وقائية تمكنها من مجابهة الأزمات المالية مستقبلا؟

فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

1. إن للبنوك الإسلامية توجه فكري يختلف تمام الاختلاف عن البنوك التقليدية في مجال توظيف و استثمار الأموال مما يجعلها في منأى عن مخاطر التعرض للأزمات المالية.
2. إن للمصارف الإسلامية مناعة وقائية للتقليل من مخاطر التعرض للأزمات المالية تستمد ممارساتها ضمن إطار يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

و من هذا المنطلق جاء هذا البحث ليلسط الضوء على مدى تأثير الأزمة المالية الحديثة على مسيرة البنوك الإسلامية، وإجراءات هذه الأخيرة الوقائية للحد من استفحالها.

أولاً: القطرة التي أفاضت الكأس..

الأسباب في ميزان البنوك الإسلامية.

إن الأزمة المالية العالمية الراهنة كشفت النقاب على أن الاقتصاد الرأسمالي يعتمد على منظومة مالية ومصرفية هشّة رغم ضخامتها وتعدد مؤسساتها، فمنذ ظهور الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي وهي تتعرض لأزمات اقتصادية ومالية متتالية من فترة إلى أخرى، عجز منظورها على تشخيص الأسباب الحقيقية وراء هذه الأزمات، رغم طرح الفكر الاقتصادي الإسلامي لآليات اقتصادية وقائية ضد الأزمات، فتمتثل الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الراهنة من وجهة نظر إسلامية فيما يلي:

1. الربا والفائدة:

إن المنتبغ لتطورات الأزمة المالية العالمية يرى أن المحللين الاقتصاديين ارجعوا السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى تعامل البنوك بسعر الفائدة أو ما يعرف في الشريعة الإسلامية بمصطلح الربا، والربا محرم شرعا بسبب آثاره ومخاطره التي تطال المجتمع من نواح كثيرة اجتماعية، أخلاقية و اقتصادية .

فالشريعة الإسلامية بتحريمها الربا، إنما تهدف إلى تحقيق نظام اقتصادي عادل لتوزيع الثروات و تعميم الخيرات، وبالتالي فإن عائد رأس المال يجب أن يكون مرتبطا بعائد المشروعات الإنتاجية، فالمال بالعمل و العمل يؤدي إلى إيجاد منافع جديدة من استثمارات، مشاريع، منتجات أخرى ... وخلق فرص عمل، وهذه المتغيرات بدورها تنتج لنا الزيادة في رأس المال الأصلي، التي تسمى بالمصطلح الاقتصادي نتائج الأعمال و بالمصطلح الفقهي الأرباح، ووفقا لهذه الآلية يعد المال منتجا وفعالا في التنمية الاقتصادية، و أما المال بدون جهد إنتاجي- سواء أكان إنتاجا ماديا أو معنويا (خدمات)- أو بدون تحمل مخاطر الأعمال، فيكتسي الدور السلبي له، ويساهم بذلك في تعطيل التنمية الاقتصادية .

2. المشتقات المالية :

تعرف المشتقات المالية بأنها عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع،... إلخ) لتتأثر عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة¹، وهي أيضا عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي لهذه الأصول، وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري².

والمشتقات المالية تمثل أحد المعاملات الوهمية التي يجري التعامل عليها في سوق العقود الآجلة والمستقبلية مثل البيع على المكشوف والشراء بالهامش والخيارات وبيع وشراء المؤشر وما شابهها، فكلها من قبيل القمار مهما ابتكروا لها من مسميات وهو أمر لا يحتاج إلى مجهود في الإثبات، فيكفي الاستشهاد ببعض وليس كل أقوال الاقتصاديين الغربيين الذين كتبوا عن المشتقات المالية ومنهم³ :

- يذكر الكاتبان التون وجروبر في كتابهما " نظرية محفظة الأوراق المالية وتحليل الاستثمار " أن العقود المستقبلية وعقود الاختيارات هي أوراق مالية تمثل جانب الرهان على أداء ورقة مالية معينة أو حزمة من الأوراق.
- أما جورج سورس الملياردير اليهودي المعروف الذي كان وراء أزمة النور الآسيوية وانهيار أسواقها المالية، فقد أعلن في لجنة البنوك الأمريكية عام 1994 أن بعض أدوات المشتقات المالية تم تصميمها خصيصاً لتمكين المؤسسات الاستثمارية من المقامرة.

3. التوريق :

التوريق المصرفي هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، ويمكن أن يأخذ التوريق عدة أشكال، كتوريق القروض أو الديون، توريق تدفقات الفوائد المستقبلية، توريق مستحقات نقدية متوقعة، و توريق الموجودات العينية.

4. الرهن العقاري:

وكان موضوع الرهن العقاري هو السبب الرئيسي للأزمة، لأن البنوك أهملت في التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في الأول ثم تزايدت وتوسّعت في منح القروض ما خلق طلبًا متزايدًا على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد.

ومن منظور إسلامي فإن هذا الأسلوب للرهن العقاري غير جائز شرعًا، وفي ذلك جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/25 في دورته المنعقدة في مارس 1999 م الذي ينص على أن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يوفر بالطرق المشروعة بمال حلال، وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها من الإقراض بفائدة قلّت أو كُثرت هي طريقة محرمة شرعًا، لما فيها من التعامل بالربا، وهناك طرق مشروعة يُستغنى بها عن الطرق المحرمة لتوفير المسكن بالتمليك.⁴

5. إعادة بيع أو رهن العقار:

كثيرًا ما يقوم المشترون ببيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة، وبالتالي يتحمل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة، وما حدث في الأزمة أنه عند توقف المقترض عن السداد لم تكفي قيمة العقار المرهون عن سداد المقرضين.

وهذه المسألة باطلة شرعًا لأمرين: أولهما أنها معاملة تتطوي على قرض جديد بفائدة ربوية، والربا محرم شرعًا، وثانيهما: أن الفقه الإسلامي نص على أنه لو رهن الشخص الشيء المرهون بدين آخر غير الأول بدون إذن المرتهن لا يصح، ولو بإذن يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الأول؛ لأن الرهن حق على عين، ولا يجتمع حقان على عين واحدة، وكذلك إذا باع الراهن الشيء المرهون يصير الثمن رهنًا لا يجوز التصرف فيه؛ فإذا أذن المرتهن للراهن بالبيع والتصرف في الثمن سقط حقه في الرهن، وبالتالي يكون القرض خاليًا من الرهن.⁵

6. أساليب المضاربة قصيرة الأجل :

من الأساليب التي أشعلت نيران الأزمة المضاربات المالية (غير تلك المنصوص عليه في البنوك الإسلامية)، وصلة هذه الممارسات بالأزمة يظهر في أن المسؤولين في أمريكا وأوروبا أصدروا قرارات بوقف المضاربات قصيرة الأجل لمدة 12 يومًا في أمريكا

ولمدة أربعة أشهر في إنجلترا، وعلى الأخص أسلوب البيع على المكشوف، مما يؤكد أن لهذه الأساليب دوراً في حدوث الأزمة.

7. تضخم الاقتصاد المالي وانفصاله عن الاقتصاد الحقيقي:

إن انفصال السوق المالية (سوق الأوراق المالية و السوق النقدية) عن السوق الحقيقية (الاقتصاد الحقيقي)، أدى إلى زيادة التعامل بالأصول المالية وفي النقود والتمويل ذاته بيعاً وشراءً من خلال المدينيات، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما. ولما أصبح الاقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول، وإنما إلى ناطحات من الديون التي رُكبت بعضها فوق بعض في توازن هش، ومن أجل المزيد من كسب العوائد في صورة فوائد وفروق أسعار، لذا فإنه عند وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري عن سداد القروض، انهيار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة، وفي الاقتصاد الإسلامي فإن أي تيار مالي لا بد أن يقابله تيار سلعي في ربط محكم، ولا يسمح الإسلام بجني أرباح من خلال التيارات المالية وحدها، وإلا كان هذا ربا.

ثانياً : ما بعد العاصفة..

الآثار على النظام المصرفي الإسلامي.

باعتبار البنوك الإسلامية جزء من المنظومة المالية والنقدية العالمية، فهي تؤثر وتتأثر بكافة الأحداث الاقتصادية و المالية على المستوى العالمي، لكن تأثرها بالأزمة المالية الراهنة (2008) كان أقل حدة مقارنة بالبنوك التقليدية، فعلى العموم إن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة: فأما تأثر المصارف الإسلامية بطريقة مباشرة، فهي تلك المصارف التي كان لها استثمارات في البورصة العالمية عن طريق المحافظ الاستثمارية الدولية أو صناديق الاستثمار الدولية المرتبطة بالقطاع العقاري، إلا إن تلك الاستثمارات كانت محدودة، و لم تؤثر على مراكزها المالية، كما لم تؤثر على ربحيتها كثيراً. أما التأثير غير المباشر للأزمة على المصارف الإسلامية، فتمثل في تلك المصارف التي تأثرت لأثر الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء بدرجات

متفاوتة، إلا إن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه أن تأثيرها كان محدوداً ، كما إن أي منها لم يتعرض للإفلاس أو صعوبات مالية استدعت تدخلاً من المصارف المركزية بسبب الأزمة. كما إن بعضاً من التأثير كان ايجابياً، وفيما يلي سيتم إبراز أهم الآثار الإيجابية والآثار السلبية على البنوك الإسلامية المترتبة عن الأزمة المالية العالمية الحديثة:

1. الآثار الإيجابية :

لقد تمكنت البنوك الإسلامية من أن تتجنب الكثير من الأضرار التي تسببت بها أزمة الرهن العقاري بفضل تقيدها بمبادئ الشريعة الإسلامية، بل أن هذه الأزمة أكسبت البنوك الإسلامية المزيد من العوامل الإيجابية التي تزيد من قوتها، وتتمثل أهم المكاسب خلال وبعد الأزمة المالية الحديثة فيما يلي :

أ. بروز ظاهرة المصارف الإسلامية و اعتراف المجتمع الدولي بها، و إفساح المجال لعملها بل و الإشادة الدولية بها، هذه الحقيقة دفعت أصوات غربية كثيرة للمطالبة بتطبيق نظم التمويل الإسلامي للخروج من الأزمة وكان آخرها وأهمها دعوة الفاتيكان لتبني التمويل الإسلامي ولو جزئياً كمخرج من الأزمة الاقتصادية العالمية ودعوة مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا⁶.

فقد وعدت وزيرة المالية الفرنسية، كريستين لاجارديه، بإجراء تعديلات على النظام التشريعي والقانوني لتمكين فرنسا من أن تصبح سوقاً رئيسة للتمويل الإسلامي، إذ يدعي تقرير أعده أستاذ الاقتصاد أوليفير باستري أن باستطاعة فرنسا استقطاب مبلغ يصل إلى 100مليار يورو (136.9 مليار دولار) من المؤسسات المالية الإسلامية .

ب. اكتسبت المنتجات الإسلامية مزيداً من المصداقية باعتبارها ملاذاً للاستقرار خاصة مع استمرار البحث عن نظام مالي جديد لمرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية الحالية، حيث شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً بمعدل سنوي مقداره 15 % في عام 2008 ووصل حجمه حول العالم إلى تريليون دولار، أي ما يعادل 5 أضعاف ما كان عليه في عام 2003⁷، وكما أظهرت الدراسة التي أجرتها مجلة "ذي بانكر ماغزين" أن الأصول التي تملكها البنوك التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة عملياتها او الوحدات المصرفية الإسلامية التي تعمل ضمن بنوك تقليدية ارتفعت بنسبة 28,6% لتصل الى 822 مليار دولار (550 مليار يورو) في عام 2009، مقابل 639 مليار دولار (430 مليار يورو)

في عام 2008، حيث بلغ إجمالي النمو السنوي للأعوام 2006-2009 نسبة 27,86%، وتشير التوقعات إلى أن الأصول ستصل إلى 1,033 مليار دولار في عام 2010، ويتناقض ذلك بشكل كبير مع الركود في قطاع البنوك التقليدية، حيث دلت دراسة على أن أكبر 1000 بنك في العالم والتي أجرتها المجلة في تموز/يوليو الماضي، نموا سنويا في الأصول لا يتجاوز 6,8%⁸.

ج. أما على صعيد الأرباح المتحققة، فقد حققت الكثير من المصارف الإسلامية نمواً في الأرباح زاد عن الأعوام السابقة، في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من المصارف التقليدية لخسائر فادحة، وعلى السبيل المثال لا الحصر، فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة 586 مليون دولار عن عام 2008، ونما صافي أرباح المجموعة بنسبة 37% ليصل إلى 201 مليون دولار أمريكي⁹.

د. حافظت البنوك الإسلامية في نهاية 2008 (أي بعد حدوث الأزمة المالية) على تفوقها من حيث مؤشر الأمان على البنوك التقليدية ، فبلغت نسبة الدين من رأس المال 5.8% مقارنة بـ 10.3% للبنوك التقليدية و 8.5% في المائة للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.¹⁰

هـ. تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات و المؤسسات العامة و المجالس المحلية، و تظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار و تعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة ، و كذلك دول الخليج و تدرس كل من بريطانيا و اليابان و تايلاند إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها .¹¹

و. أما على مستوى توظيف الموارد البشرية، نجد أن المصارف الإسلامية تزيد من الطلب على الموظفين، في الوقت الذي تقوم فيه البنوك التقليدية في الدول الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة.

ز. زيادة إقبال البنوك الربوية (التقليدية) على تبني بعض الخدمات المالية الإسلامية في شكل شبائيك وفروع خاصة بالتعاملات المالية الإسلامية، مما جعل نشاط البنوك الإسلامية يمتد إلى أكثر من 50 دولة حول العالم .

ح. تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي على غرار جامعة دوفين في باريس، التي كانت قد بدأت بتقديم دروس خاصة موجهة للطلاب والكوادر الراغبين بالعمل في

مجال الصيرفة الإسلامية في فرنسا، وتزايد نشاط المؤتمرات و الندوات و مراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام و العمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص .

ط. تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة و خوفاً من إفلاس المصارف التقليدية .

2. الآثار السلبية

على الرغم من عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية بالشكل العنيف الذي تعرضت له البنوك التقليدية، فإنه لا يمكننا إهمال أهم التأثيرات التي تعرضت لها المصارف الإسلامية عقب الأزمة المالية العالمية، و التي نوجزها في النقاط التالية :

ي. كشفت دراسة أعدها الدكتور حاتم غومة و الدكتور نبيل غلاب المحللان الماليان في البنك الإسلامي للتنمية، في الفترة 2006 - 2008 أن العائد على حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية تهوي بنحو 33.5 %، مقارنة بـ 90.34 % بالنسبة للبنوك التقليدية الخاصة و 32.34 % في البنوك التقليدية ذات النواذ الإسلامية في نفس الفترة 2006 - 2008، وأن حدة الانخفاض تكون باختلاف نوع البنك¹²

ك. انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات المصارف الإسلامية في هذه البورصات سواء استثماراً مباشراً أو عن طريق صناديقها الاستثمارية.

ل. هناك بنوك إسلامية تعمل في الدول التي تعرضت للأزمة، لذلك ستكون هي الأخرى عرضة للتأثر بالأزمة من خلال مستوى أداء خدماتها و مداخيلها التي ستتأثر بالضرورة بالانهيارات التي مست جميع القطاعات في تلك الدول .

م. تزايد مستوى المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية من جراء الأزمة المالية العالمية، مع وجود غموض و عدم ووضوح فيما يتعلق بطبيعة إيداعاتها لدى البنوك العالمية من حيث نوع العملة و درجة تركيز البنوك في دول معينة ، و حجم الإيداعات المتبادلة بين البنوك الإسلامية و الأجنبية .

هذه الإيداعات تحكمها القواعد الفقهية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية، لاسيما في مجالات الخدمات المصرفية و القيام بدور الوكالة نيابة عن المصارف الإسلامية، كما أن من متطلبات التعاون هو الاحتفاظ بالأرصدة بين الطرفين ، لذا فان بعض المصارف الإسلامية

قد تأثرت بالأزمة بسبب ارتباطها بالمصارف المرابطة الأمريكية التي تركزت قروضها على منح الائتمان العقاري.

أ. تأثير ارتباط البنوك الإسلامية في احتياجاتها المالية بالعملة القيادية الدولية الرئيسية كالدولار واليورو .

ثالثاً : فلس وقاية خبر من قنطار علاج..

البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية

بالرغم من الأضرار التي تكبدتها البنوك الإسلامية جراء الأزمة المالية العالمية، إلا أنها تبقى طفيفة إذا ما قورنت بتلك الخسائر التي لحقت بالبنوك التقليدية و بالمنظومة المصرفية الرأسمالية، مما جعل البنوك الإسلامية خارج دائرة الخطر، وهذا يرجع إلى السياسات الائتمانية التي تتبعها والتي تتسم بالمحافظة وتجنب الدخول في أدوات الدين أو أدوات الاستثمار التقليدية، ولا تتعامل إلا بشكل بسيط فقط بالأدوات المالية المعقدة التي كانت السبب وراء الأزمة المالية الحالية، مثل المشتقات والبيع على المكشوف، وعلى هذا الأساس تتمثل المناعة الوقائية للبنوك الإسلامية ضد الأزمات الحديثة فيما يلي :

1. الاستناد إلى العقيدة الإسلامية :

يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدين وأمور الدنيا¹³ ، إذ يجب مراعاة ما شرعه الله سبحانه وتعالى في المعاملات، بإحلال ما أحله و تحريم ما حرمه، و الأصل في الدين هو المعاملة و اعتماد الشريعة الإسلامية أساساً لجميع التطبيقات واتخاذها مرجعاً لا يمكن الحياد عنها .

إن فلسفة عمل البنوك الإسلامية تعتمد مبدأ ملكية الإنسان مقيدة بما حدده المالك المطلق لهذا الكون، ويفهم من هذا بدهة، أنه ليس للإنسان حق التصرف المطلق في هذا المال، بمقتضى أنه مستخلف فيه، فالمال أصلاً يعود إلى ملك الله ﴿ له ملك السموات والأرض ﴾، [سورة البروج، الآية رقم 09]، وهي نظرية الاستخلاف التي تقوم على أساس أن المال مال الله ﴿ آمنوا بالله ورسوله و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه، فالذين آمنوا منكم و أنفقوا لهم أجر كبير ﴾ [سورة الحديد، الآية 7.]، و الإنسان مطالب بإنفاق المال في المواقع أو المواطن التي يرضاها الخالق عز وجل، وكذلك مطالب بأن ينميها بالوسائل التي شرعها له، و أن لا ينسى حق الله فيه (المال) .

استبعاد الفوائد الربوية في المعاملات المالية :

إن الركيزة الأولى التي يبنى عليها الاقتصاد الإسلامي ومن ثم البنوك الإسلامية هي تحريم الربا، فهي شرط أساسي و ضروري للحكم على أن البنك إسلامياً للوهلة الأولى قبل المضي في الشروط الأخرى، ولقد أجمع الفقهاء و العلماء على أن الفوائد المصرفية هي الربا بعينه، و الربا محرم في القرآن والسنة ﴿ يا أيها الذين امنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله و رسوله، وإن تنتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ [سورة البقرة، الآية (278-279)] وقول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم ﴿ درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم، أشد من ستة وثلاثين زنيه ﴾ [أخرجه الإمام أحمد].

إن هذا الأساس (استبعاد الفوائد الربوية في المعاملات) يقوم على التصور الإسلامي في اعتبار المال وسيلة وليست غاية، وأن هناك أهدافا سامية للتملك، فالنقود ليست سلعة ولا يمكنها أن تلد النقود من ذاتها، و لا تحمل قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل في السلع .

يقول اللورد كنز - وهو من ألمع الإقتصاديين الرأسماليون المعاصرين - في كتابه النظرية العامة: « إن ارتفاع سعر الفائدة يعيق الإنتاج، لأنه يغري صاحب المال بالادخار للحصول على عائد مضمون دون تعريض أمواله للمخاطرة في حالة الاستثمار في المشروعات الصناعية أو التجارية »¹⁴.

ويقول الإقتصادي الألماني سيلفيو جيزل (1862-1930): « إن نمو رأس المال يعيقه معدل الفائدة على النقود، و لو أن هذه الفرملة أزيلت لتضاعف نمو رأس المال في العصر الحديث لدرجة تبرر خفض سعر الفائدة إلى الصفر في فترة وجيزة»¹⁵.

و أما موريس آلي الإقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد، والذي تطرق خلال أزمة الثمانينات إلى أن الأزمة التي يشهدها الإقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة تجعل الإقتصاد العالمي على حافة بركان مهدداً بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة)، وهي نفس أعراض الأزمة المالية الحالية بل إن الأزمة الحالية أعمق من أزمة الثمانينات، وقد اقترح للخروج من الأزمة تعديل سعر الفائدة إلى

حدود الصفر ، و مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقرب من 2%، وهو ما ينطبق تماماً مع تحريم الربا ونسبة الزكاة في الإسلام.

3. الالتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية :

تمتنع البنوك الإسلامية عن التمويل و الاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم و مبادئ ديننا الحنيف، فهي تجتنب كل تعامل فيه جهالة أو غرر أو غين وأكل أموال الناس بالباطل، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ﴾ [سوره البقرة الآية 67]، و يدخل في هذا النطاق العام تحري الحلال في كسب المال، و أي خروج عن هذا النطاق فهو خروج عن طاعة الله ، فلا يعقل أن يمول البنك الإسلامي أو أن يستثمر في مشروع يجلب المفسدة للمجتمع أكثر من نفعه له- كإنتاج الخمر مثلاً-، عكس البنوك التقليدية إن رأت أن المشروع ذو جدوى اقتصادية فلا مانع يحول بينها وبين تمويل هذا المشروع .

4. الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة :

تعتمد البنوك الإسلامية على الاستثمار بالمشاركة ربها و خسارة، كسبا و غرماً، بدلا من فائدة ثابتة، وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بالضمان، وقاعدة الغنم بالغرم¹⁶، ويقصد بهاتين القاعدتين، أن الحصول على المنفعة أو المكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، و على أساسهما تتوقف عملية توزيع النتائج المالية

5. عناصر مناعية أخرى :

و تتمثل في :

- أ. احتلال الودائع بالمشاركة في البنوك الإسلامية المكانة الأولى بعكس البنوك التقليدية التي تحتل فيها الحسابات الجارية المرتبة الأولى، و هذا الأمر يجعلها اقل عرضة لخطر السيولة، كما إن أصحاب الودائع بالمشاركة يدركون مسبقاً عند إيداعهم لأموالهم بأنهم سيتحملون نتيجة ذلك الاستثمار من ربح او خسارة و متقبلين كامل المخاطر في ذلك .
- ب. توجه الودائع في البنوك الإسلامية عادة إلى استثمارات حقيقية، ولهذا فلا يقدم المصرف على استخدامها في منح الائتمان، وعليه فهي لا تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي و إحداث التضخم.

- ج. يؤدي الاستثمار في البنوك الإسلامية إلى امتلاكها لأصول ثابتة و متداولة تكون بمثابة ضمان لأصحاب حسابات الاستثمار و هي في سبيل ذلك تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية و السلعية من حيث الحجم و التوقيت.
- د. احتفاظ البنوك الإسلامية بأموال سائلة في خزائنها أكثر من البنوك التقليدية لمواجهة سحبات المودعين و ذلك راجع لعدم قدرتها على تحويل أصولها إلى أموال سائلة بسرعة كما هو حاصل في البنوك التقليدية.
- هـ. إن المصادر المالية الخارجية للبنوك الإسلامية تقتصر في الحصول على الأموال من الودائع التي في الغالب استثمارية غير ملزمة بردها في حالة الخسارة و عدم مشروعية حصولها على قروض بفائدة تحت أي ظرف كان .

رابعا: المستقبل للقيم ..

الإستراتيجية المستقبلية للمصارف الإسلامية

ان محددات الإستراتيجية المستقبلية للمصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية ولكي تتمكن من الاستفادة من الجوانب الإيجابية للأزمة المالية، يتوجب عليها أن تخطط لذلك بتحديد ملامح إستراتيجيتها والتي تتمثل في الآتي:

1. تقديم الخدمات المصرفية الشاملة :

إن المصرف الشامل هو ذلك المصرف الذي يقدم خدمات مصرفية ومالية واستثمارية متكاملة على المستوى العالمي، أما المصرف الضخم فهو مؤسسة مالية عالمية تمتلك على الأقل 150 مليار دولار من الموجودات الدولية، كما تمتلك عادة رأس مال من المرتبة الأولى لا يقل عن 12 مليار دولار، والهدف من إنشاء المصارف الإسلامية الضخمة يكمن في الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وترشيد نفقات المصارف والتمكين من المنافسة، على الرغم من عدم وجود مصارف إسلامية بهذا الحجم من راس المال.

2. مواكبة التطور التكنولوجي المصرفي:

لا تزال البنوك الإسلامية في معظم الدول الإسلامية تفصلها هوة عن غيرها من البنوك التقليدية في الدول المتقدمة، من حيث التطبيق لأحدث أدوات التكنولوجيا الالكترونية المصرفية، و التي تمكنها من تقديم خدمات مصرفية أكثر إشباعا لاحتياجات التعامل في عالمنا الحديث، والسعي لمواكبة التطور التكنولوجي يجب أن يكون هدفاً أساسياً للمصارف

الإسلامية بغرض تهيئتها للمنافسة محلياً وخارجياً، وذلك شريطة أن يتم ذلك وفقاً لإستراتيجية مدروسة ورؤية واضحة وتقنيات مناسبة للواقع الاقتصادي للمصارف الإسلامية.

3. التنسيق و التعاون بين البنوك الإسلامية :

يمكن توثيق تلك العلاقات من خلال اعتماد بعض هذه المصارف على البعض الآخر فيما يتصل بالمعلومات و تطوير الصيغ و الأدوات و الوسائل و الأساليب التي تستخدمها في ممارسة عملها، و التعاون في أيضا في مجال الخدمات المتبادلة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأجنبية المرأسلة والتي تحتفظ بفروع و نوافذ تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية، بحيث يكون الهدف الأكبر للمصارف الإسلامية هو التوسع في نشر التعامل المصرفي الإسلامي من خلال تلك المصارف التقليدية، مما يمكن من زيادة حجم المعاملات الإسلامية على المستوى العالمي.

4. الإيفاء بالمتطلبات و المعايير المصرفية الدولية

ويتمثل ذلك في حسن الالتزام بالقواعد المالية والرقابية والاهتمام بالمركز المالي للمصرف الإسلامي وحسن إدارته بما يكفل سلامة مركزه المالي، و عدم تجاهل المبادئ والمعايير الدولية كالتالي توصي بها لجنة بازل ويجري تطبيقها بالنسبة لصناعة الخدمات المالية التقليدية، فلا بد من دراستها والنظر في تطبيقها والتعامل مع القضايا والمخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية .

الخاتمة

الدروس والعبر .

خلصت الدراسة حول مرتكزات البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية الحديثة، أن للبنوك الإسلامية استعدادا لمجابهة تداعيات الأزمة المالية، بفضل امتلاكها لمنظومة مناعية وقائية مستمدة في الأساس من تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية تحصنها ضد الأزمات، خصوصا أنها تبدو أكثر ربحية وأقل انكشافا على المخاطر من البنوك التقليدية، بالإضافة إلى تمتعها بوفرة في السيولة، وأن البنوك الإسلامية تمتلك مؤهلات لتكون منافسا للنظام المالي التقليدي شريطة مواجهة التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية ككل.

- ولذلك لا بد أن نستخلص من هذه الأزمة عدة دروس، وهي:
1. إن التمويل الذي يعتمد على الفائدة بشكلها التقليدي ليس منعدم المخاطرة.
 2. أن اعتماد البنوك الإسلامية منهج تحريم بيع الدين بالدين وشراء الديون وعدم تورطه في مضاربات البورصة وتحريم الربا والحذر من الدخول في مشروعات معرضة لمشاكل مالية، اعد البنوك الإسلامية في الحفاظ على أصولها وسيولتها رغم خسائر طفيفة ألت بها.
 3. لا بد أن يكون المصرفية الإسلامية إستراتيجية لتنمو بعيدا عن ارتباطها الوثيق بالمصرفية التقليدية.
 4. إن النظام الاقتصادي الإسلامي قادر على أن يقدم صيغا تمويلية متعددة، ويحرك اقتصادا عالميا يبني على العدل وتكافؤ الفرص.

قائمة المراجع و الهوامش:

- 1 مبارك سليمان آل سليمان: أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز اشبيلية للنشر و التوزيع ، ط 1- الرياض - 2005، ص (917).
 - 2 سمير عبد الحميد رضوان: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات - مصر - 2005، ص (59،60)
 - 3 عبد الفتاح محمد صلاح : ماذا بعد الأزمة المالية العالمية هل يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الحلول للخروج من الأزمة ؟ ، تاريخ نشر المقال 2009/04/10.
- [http://trend.com.eg/downloads/After%20the%20crisis%20\(Islamic%20economics\)Abdel%20Fa.tah.doc](http://trend.com.eg/downloads/After%20the%20crisis%20(Islamic%20economics)Abdel%20Fa.tah.doc)
- 4 محمد عبد الحليم عمر : قراءة إسلامية في الأزمة المالية ، تاريخ نشر مقال: 2008/10/19 .
<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=41271&SecID=344>
 - 5 نفس الموقع السابق .
 - 6 عبد الفتاح محمد صلاح ، موقع سبق ذكره .
 - 7 هادية نزال : المصارف الإسلامية خارج دائرة الخطر ، تاريخ نشر المقال 2009/02/02 .
<http://www.arabianbusiness.com/arabic/545398>
 - 8 شبكة النبا المعلوماتية : انتكاسة الرأسمالية، الاقتصاد العالمي يتطلع صوب الاقتصاد الإسلامي، تاريخ نشر المقال
<http://www.annabaa.org/nbanews/2010/01/199.htm>. 2010/12/21
 - 9 صالح العلي: أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لوزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بعنوان: رسالة السلام في الإسلام، خلال الفترة من 1- 2 / 2009م، بدمشق - سورية.

¹⁰ محمد الهمزاني: أبحاث بنكية تكشف انخفاض أرباح البنوك الإسلامية نتيجة الأزمة العالمية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11438، الثلاثاء – 23 مارس 2010، دمشق – سورية - .

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=58&article=562226&issueno=11438>

¹¹ حسن ثابت فرحان: أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، تاريخ زيارة الموقع www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/B161.doc .2010/08/29

¹² محمد الهمزاني، موقع سبق ذكره .

¹³ موقع المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، تاريخ زيارة الموقع 2004/06/03 .

www.islamicfi.com/arabic/sites/cites.asp?ID=58116

¹⁴ عبد السميع المصري : نظرات في الاقتصاد الإسلامي، دار الطباعة والنشر الإسلامية – القاهرة – دون سنة نشر ، ص (81) .

¹⁵ نفس المرجع السابق .

¹⁶ 2004/06/03 . موقع المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، تاريخ زيارة الموقع www.islamicfi.com/arabic/sites/cites.asp?ID=58116